الفصل العاشر

المنح التنافسية للتعليم والخدمة في المؤسسات

يتمثل الهدف من طرح السياسات التي نعرضها في هذا المقام في تطبيق الدروس المستخلصة من برامج تمويل البحوث ومن أسلوب عمل برامج المنح التنافسية المقدمة من الحكومة الفدرالية ومن الولايات في المجالين الآخرين من مسؤولية التعليم العالي وهما التعليم والخدمات بغية تعزيز جودة التعليم واستجاباته حتى لو تزايد الحكم الذاتي في المؤسسات.

شيء واحد ظل ثابتاً لم يتغير طوال هذا العمر المديد للتعليم العالي، ألا وهو تلك المقولة إن المطلوب مزيد من التمويل. لكن أحداً لم يوجه اهتمامه إلى ماهية الشكل المطلوب لكي يقدم التمويل أفضل خدمة ممكنة للتعليم العالي في تنفيذ مسؤولياته. والمدهش أيضاً أن الاهتمام لم يوجه إلى طريقة الاستعانة بالمنح التنافسية لهذه الأغراض برغم فاعليتها وجدواها اللافتة في حقل واحد على الأقل، هو حقل البحوث.

وما يؤكد ذلك أن المنح التنافسية الخاضعة لمراجعة كبار الاختصاصيين (حيث تخضع طلبات المنح المقدمة إلى مختلف الهيئات الفدرالية الداعمة للبحوث لمراجعة لجان من الباحثين الذين لهم باع طويل في الحقل المطلوب) من أجل رعاية بحوث تقوم بها الجامعات قد أثبتت جدواها ونجاحها فيما ذهبت إليه. وما يجدر ذكره أن الولايات المتحدة، بعد أن وضعت برنامج رعاية فدرالية لمنحٍ من هذا القبيل عام 1945، انتقلت

من موقع مركز للبحوث من الدرجة الثانية إلى موقع قيادي للبحوث في كل ميدان. وقد تجاوبت الجامعات الأمريكية مع جهود الحكومة الفدرالية الهادفة إلى خلق سوق للبحوث يكون فاعلاً وتنافسياً، ولكن على تردد في البداية ثم بحماس وبمهارة عالية (Mazuzan, 1994). يوضح لنا هذا الجهد الناجح في البحوث أن نظاماً مدروساً قوي البنية للمنح التنافسية يشجع الابتكار ويعزز الحكم الذاتي في المؤسسات وفي الوقت نفسه يستجيب للحاجات العامة. والملاحظ في كثير من الحالات أن ظهور سوق تنافسي في أي قطاع من قطاعات المجتمع يؤدي عادة إلى تحول من الغرض العام لخدمة أغراض خاصة. لكن النظام الفدرالي للبحوث قد أثبت خطأ تعميم هذا القول وأنه ليس لزاماً أن تغلب الأغراض الخاصة على الغرض العام.

لكن الذي يدعو للدهشة والاستغراب عدم وجود محاولات لتطبيق هذا المبدأ في الميدانين الآخرين للتعليم العالي، وهما التعليم والخدمات (يقصد بـ«الخدمات» تلك الجهود التي تبذلها الجامعة أو الكلية لاستخدام ما لديها من خبرات لمساعدة المجتمعات في حل مشكلاتها). يعتقد «مشروع المستقبل» أن المطلوب الآن وضع سياسات غايتها تقديم التمويل الحكومي لهذين المجالين الهامين في التعليم العالي من خلال منح تنافسية تخضع لمراجعة كبار الاختصاصيين في الاختصاصات المطلوب تمويلها. فالهدف من طرح السياسات التي نعرضها في هذا المقام يتمثل في تطبيق الدروس المستخلصة من تمويل البحوث، ومن أسلوب عمل برامج المنح التنافسية المقدمة من الحكومة الفدرالية ومن الولايات في المجالين الآخرين من مسؤولية التعليم العالي وهما التعليم والخدمات بغية تعزيز جودة التعليم واستجاباته حتى لو تزايد الحكم الذاتي في المؤسسات.

فوائد المنح التنافسية

ما الذي يجعل عملية تمويل المنح التنافسية على هذا القدر من الفاعلية التي نشهدها؟ أجرى المركز الوطني للبحوث The National Research Center دراسة لجملة من برامج المنح التنافسية ووجد فيها الفوائد والمزايا التالية:

1- أنها «مرنة وسريعة الاستجابة» بما يتيح للبرامج أن تتغير مع تغير الحاجات العامة ومع بروز فرص جديدة.

2- أنها تجذب إليها تنوعاً في المشاركين من مختلف صنوف المؤسسات وتشجع مشاركة كبار العلماء.

3- أنها تجذب إليها تنوعاً في الأفكار تفوق تلك التي تقترحها بشكل تقليدي الهيئات المانحة (National Research Center, 1994, p.2).

ولكن لهذه المنح فوائد أخرى أيضاً، نذكر منها ما يلي:

- من خلال تحديث القواعد الإرشادية للمقترح تستطيع السلطات العامة أن توجه جهود المؤسسات نحو الأغراض العامة دون اللجوء إلى الإدارة الصغرى التفصيلية أو الوقوع في شرك البيروقراطية.
- تشجع على الابتكار والإبداع والإحساس بالملكية بدلاً من إحباطها.
- تتعزز الجودة، وبخاصة حين استخدام نظام قوي البنية ويخضع لمراجعة كبار الباحثين الاختصاصيين. على سبيل المثال، تتلقى المؤسسة وفق النظام المختبري التقليدي مخصصات سنوية أو منحاً إجمالية، وبموجب هذا النظام يصعب إغلاق وحدة كان أداؤها ضعيفاً، أما بموجب نظام يخضع لمراجعة كبار الباحثين فإن الفريق ضعيف الأداء، أو المشروع المتعثر، لن ينال المنح التالية، فتحل الفرق ويتشتت الأفراد العاملون.
- يتحرك النظام دوماً نحو أعلى درجات الجودة. ويتم إلغاء مجالات الأنشطة القديمة أو التي لم تعدلها فائدة تذكر. والعمل بأسلوب جديد ومبتكر يلقى التقدير والتثمين العاليين.
- تشكل المنح حافزاً قوياً للتغيير في المؤسسات، ويفوض بالصلاحيات أولئك الذين يطالبون بالتحسين داخل المؤسسة.

تظهر هذه المزايا – وبشكل خاص تلك ذات المقدرة على جذب أشخاص مبدعين وأفكار مبتكرة – بجلاء أيضاً في برامج المنح المقدمة في مجالات غير مجال البحوث.

كما تبين نجاح منهجية المنح التنافسية خارج نطاق البحوث ولكن ليس على الدرجة نفسها من النجاح. ولتوضيح ذلك نذكر على سبيل المثال حالتين: أولاً، لقد أسهمت المنح التنافسية في توسيع خدمة المجتمع من خلال منح قدمتها الشركة العامة للخدمة الوطنية Corporation for National Service، وثانياً كان للمنح التنافسية أثر واضح في التحرك نحو إصلاح القطاع المدرسي وذلك من خلال المنح التي قدمتها عشرات المؤسسات الخاصة.

كما برزت أمثلة أخرى خارج حدود الولايات المتحدة، حيث نجد الاتحاد الأوروبي يعمل حالياً على توسيع استخدام المنح التنافسية في البحوث الجامعية بهدف الارتقاء بفاعلية البحوث الأوروبية لتكون منافساً للولايات المتحدة (Gould, 2003). وبغية التغلب على ذلك التباين الشاسع بين الدول الفقيرة والدول الغنية في أوروبا، أطلق الاتحاد الأوروبي برنامجاً يدعو كل دولة متقدمة لتدخل في شراكة مع دول أخرى لا تزال البحوث فيها على مستوى متدن (Etzkowitz, 2001). وفي التشيلي ارتفع التمويل المقدم للبحوث بمقدار أربعة أضعاف ما كان عليه في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين معتمداً نموذج المنح التنافسية الخاضعة لمراجعة كبار الباحثين. وكذلك، تعتزم الحكومة البريطانية التي حققت نجاحاً في نظام المنح التنافسية المقدمة للبحوث الجامعية (Gould, 2003) وضع برنامج لمنح تقدم للبحوث لعدد أقل من الجامعات لتتيح لهذا العدد القليل فرصة التنافس بفاعلية أكبر مع الجامعات الأمريكية (Center for Higher Education Research and Information, 2003). ومن جانبها، أنشأت الدول الأفريقية هيئة متعددة الجنسيات (هي الشراكة من أجل تدعيم البحوث الزراعية في شرق ووسط أفريقيا Association for Strengthening Agricultural Research in Eastern and Central Affrica ASARECA) غايتها دعم وتشجيع البحوث التعاونية عبر الحدود الوطنية من خلال منح تقدم لفرق عمل من جنسيات متعددة. وقد بدأت هذه المنظمة في الآونة الأخيرة تتخلى عن الدعم المفتوح للمؤسسات وتتبنى منهجية التمويل بمنح تنافسية أو استناداً إلى الأداء وهدفها من ذلك تحسين أداء كل منحة

على حدة ("About ASARECA", 2003"). وفي عام 1989، ابتدأت استراليا باعتماد سياسة جديدة تخصص فيها أموال البحوث على أساس تنافسي. وكان هدفها من هذه السياسة أن «يتم تمويل المؤسسات بصورة متزايدة بحسب ما تفعل بدلاً من أن يكون التمويل طبقاً لتصنيف اعتباطي يعتمد عنوان المؤسسة.»، وكذلك توجيه تمويل البحوث نحو «تلك المؤسسات أو المجموعات البحثية أو الأفراد الذين لديهم القدرة على استخدام هذه الأموال أفضل استخدام.» (Gallagher, 2000, p.8).

وضع برامج المنح التنافسية

نستخلص من دراستنا لأنظمة المنح التنافسية أن ثمة قواعد أساسية ينبغي مراعاتها لتكون البرامج فاعلة ومجدية. فمثلاً، هناك فائدة من وجود هيئات متعددة للتمويل. (في بحث أجري بالولايات المتحدة تبين أنه يوجد نحو ست وعشرين هيئة فدرالية تقدم المنح Brainard, 2001). وكل هيئة منها تطور لنفسها شخصيتها المستقلة وإجراءاتها واتصالاتها. كما أن هذا التعدد يبقي الباب مفتوحاً أمام أفكار جديدة وأناس جدد. وبالمثل، تسير الأمور بشكل أفضل حين يوجد عدد كبير من طالبي المنح، وهذا بالتالي يعني أنه لن يكون لدى طالب واحد، أو مجموعة من طالبي المنح، الشجاعة السياسية للتدخل وعرقلة عدالة العملية.

وهناك أيضاً فائدة أخرى من هذه التعددية ذلك أنها تغطي المسافة الجغرافية والسياسية بين المانح والمتلقي. والجدير بالذكر أن المنح الفدرالية كانت أكثر جدوى وفاعلية من المنح المقدمة من الولايات. فالجامعات البحثية تملك من النفوذ ما يكفي لتقدم اقتراحات للنظام الفدرالي من أجل التحسين ولتلطيف البيروقراطية غير اللازمة وغير المرحب بها، إنما لا تملك النفوذ الكافي لتؤثر في الطبيعة التنافسية الأساسية للبرنامج. أما الجامعات والكليات في أية ولاية ما، من جهة أخرى، فقد تحالفت معاً عبر التاريخ لتدفع من أجل تغيير وجهة هذه الأموال من منح تنافسية إلى صيغة تمويل تضمن لجميع المؤسسات أن تنال شيئاً وبذلك تخرب البيئة التنافسية

للعملية. وقد حدث هذا الأمر في كل حالة تقريباً من الحالات التي أنشأت الولايات فيها برنامج منح تنافسية (في اتصال شخصي مع A.McGuinness، بتاريخ 5/24/ 2003). ولكن، بمقدور الولايات، إن أولت اهتماماً دقيقاً لقواعد البرنامج، أن تضع برامج فاعلة ومجدية للمنح التنافسية من خلال شراكة مع الحكومة الفدرالية. وقد فعلت ذلك كثير من الولايات في ميدان خدمة المجتمع، حيث كان التمويل يأتي من شركة Corporation for National Services إلى الولاية وإلى أماكن تواجد العديد من طالبي المنح الصغار الذين لا يملكون النفوذ السياسي الذي تملكه الجامعات. وعلى هذا النحو ذاته جرى العمل بالتمويل الفدرالي القادم عبر منح الولايات في القانون الخاص بخدمات المكتبات والتقنية Library Services and Technology Act (انظر على سبيل المثال "Funding: Texas State Library and Archives Commission", 2003). وفي هاتين الحالتين تقدم الحكومة الفدرالية التمويل الأساسي (وفي معظم الأحيان بما يتناسب مع الولاية) وكذلك أيضاً هيكلية البرنامج، وبذلك تصون البرنامج من أية ضغوطات محلية ترمي إلى التخلص من الطبيعة التنافسية للتمويل.

إن لهذه الحمايات كلها أهمية بالغة عند وضع برنامج يحظى بثقة القادة السياسيين ومؤسسات التعليم العالي والجمهور العام على السواء. وفي هذا الإطار تؤكد الأكاديمية الوطنية National Academy أن ثمة أربعة مقاييس معيارية تعد أساسية وجوهرية للحفاظ على الإيمان بالمنافسة والثقة فيها، وهي الجودة والعدالة والعلائقية والمرونة (Committee on an Evaluation of the US. Department of Agriculture National Research Initiative Competitive Grants Program, 2000). ولكي تكون هذه المعايير ذات فائدة ومطبقة ينبغي ألا تكون متضمنة في خطة البرنامج وتصميمه فحسب، بل يتعين أيضاً وفي الوقت ذاته قياس الأداء وفقها بصورة دورية منتظمة. وهذا القياس بدوره يشكل وسيلة لمراقبة تحسن سير البرنامج من جهة، ويعمل على تشجيع الجهود الهادفة إلى الحؤول دون حدوث تشوهات في تطبيقه يكون من شأنها تقويض الغايات الأساسية للبرنامج.

قصة نجاح – المنح التنافسية المقدمة للبحوث الجامعية

كان الحافز الملهم لوضع نظام أثبت نجاحه وجدواه للمنح التنافسية في حقل البحوث نابعاً من خبرة جماعة من العلماء لعبوا دوراً رياديا في جهود الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية. لم يسبق أن وقعت حرب في السابق كان للعلم فيها دور أساسي وبالغ الأهمية، مثل هذه الحرب التي شهدت تطوراً لافتاً تمثل في المئات من المخترعات مثل الفاصمة الحدية والرادار وبالطبع القنبلة الذرية.

كان العلماء الأمريكيون في ذلك الوقت يعلمون ويألمون لاعتمادهم الكبير على العلوم الأوروبية والعلماء الأوروبيين الذين طرد معظمهم أو فر من السيطرة النازية. ولما أدركوا ضرورة التصدي لهذه المشكلة، مشكلة الاعتماد على الأوروبيين، قامت مجموعة من العلماء (بقيادة فانيفار بوش Vannevar Bush) بزيارة للرئيس فرانكلين روزفلت مطالبين بأن يكلفهم بوضع خطة لهذا الشأن. إثر ذلك صدر في العام 1945 التقرير الذي يحمل العنوان «العلم، تخوم لا نهاية لها» (Science, the Endless Frontier)، والذي يقدم تفاصيل تنم عن عمق في التفكير وبعيد عن اللبس لمفهوم نظام المنح التنافسية المستند إلى الجامعات، ويقدم تصوراً لمؤسسة فدرالية واحدة بإدارة الأسرة العلمية وتكون مسؤولة عن البحوث في الميادين كافة.

وبعد معركة بين الرئيس هاري ترومان والكونغرس دامت لنحو خمسة أعوام تم التوصل إلى حل لنقطتي الخلاف بينهما. وبموجب هذا الاتفاق تصبح مؤسسة البحوث مسؤولة أمام الرئيس والكونغرس معاً ويجوز أن تقوم الوزارات الفدرالية الأخرى بتقديم المنح. وعلى هذا الأساس أحدثت المؤسسة الوطنية للعلوم National Science Foundation. ثم تبين فيما بعد أن للقرارين الاثنين أهميتهما. وحين بدأت المؤسسة الوطنية للعلوم عملها مع حلول عام 1950، كان عدد من الهيئات الحكومية الأخرى، بما فيها المعاهد الوطنية للصحة National Institutes of Health وهيئة الطاقة الذرية Atomic Energy Commission ومكتب البحوث البحرية Office of Naval Research،

قيد التأسيس وتقدم منحاً للبحوث استناداً إلى المبادئ المنصوص عنها في تقرير «العلم، تخوم لا نهاية لها» (Newman, 1981).

كان تمويل برنامج البحوث في بادئ الأمر متواضعاً، إلا أن نجاحه سرعان ما ظهر للعيان. وإذا قورنت البحوث الأمريكية مع مثيلاتها في معظم البلدان الأخرى التي كانت تعتمد على المختبرات الوطنية التي كانت تتلقى التمويل على شكل مخصصات سنوية، نجد أن البحوث الأمريكية قد قطعت أشواطاً بعيدة إلى الأمام في جميع الميادين، وميداناً تلو الآخر. أنشأت الولايات المتحدة مختبرات وطنية، أيضاً، لكن الجامعات هي التي سرعان ما هيمنت على عالم البحوث. وحيث أن منافع البحوث أخذت تتضح في نظر القيادة السياسية وفي نظر الشركات وأسرة الأعمال، وبالتالي في نظر الجمهور العام، ازدادت معها أوجه الدعم السياسي والتمويل. فقد بلغ إجمالي الدعم الفدرالي لبحوث الجامعات، باستثناء المختبرات الوطنية الكبرى التي هي من بقايا الحرب العالمية الثانية مؤخراً مبلغ 20 مليار دولار ("President's Fiscal 2001 Budget...",2000). ويوجد الآن ضغط متزايد يهدف إلى تطبيق نظام المنح التنافسية الخاضع لمراجعة كبار الاختصاصيين في مجالات البحوث التي لم يطبق فيها أو في البحوث ذات الجدوى والفاعلية الضعيفة. فمثلاً، اقترح مركز البحوث الوطني بقوة استخدام هذا النظام في مجال البحوث التربوية (Olson, 2003). كما أن وزارة الزراعة الأمريكية التي وجدت ضرورة لتحسين فاعلية بحوثها، بدأت تحوّل تمويلها من نظام الصيغ المعمول به سابقاً إلى مبدأ المنح التنافسية (Committee on the Future of the College of Agriculture in the Land Grant University System, 1995).

وفيما يتعلق بالغرضين الآخرين للتعليم وهما الخدمات المقدمة للمجتمع والتعليم والتعلم، يعتقد «مشروع المستقبل» أنه من الممكن هيكلة التمويل بطريقة تعزز أثر التعليم العالي وأغراضه العامة من خلال استخدام مبدأ التنافسية وفق نموذج التمويل الفدرالي للبحوث الجامعية.

المنح التنافسية بغية تحسين الخدمات

قد يفيد أن تكون إحدى المقاربات تقديم دعم موسع من الحكومة الفدرالية والولايات لبرامج الامتداد البعيد وخدمات المجتمع – ومنها توسيع مبدأ منح الأراضي – وتتاح فقط للجامعات والكليات وكليات المجتمع كافة. (ويمكن النظر أيضاً في إمكانية ضم الجامعات والكليات الخاصة غير الربحية كلها. ويرى «مشروع المستقبل» أنه من خلال تركيز التمويل على المؤسسات العامة سيكون ثمة أمر أكبر، وبالتالي يظل قائماً التباين المفيد بين العام والخاص.) والجدير بالذكر أن تمويل برامج الامتداد البعيد وخدمة المجتمع، سواء كانت فردية أم مؤسسية، يتم حالياً من خلال إعادة تخصيص الموارد المؤسسية الداخلية وبدعم متواضع من الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات. ولذلك نرى أن الافتقار إلى نظام شامل يمنع التعليم العالي من استخدام كامل إمكاناته في هذا العمل.

وبرغم أن برامج دعم المجتمع التي يقدمها التعليم العالي، إن أخذت مجتمعة، لا تقدر بثمن إلا أنه لم تجر محاولات لدراسة أثر أو فاعلية أو كفاءة مشاريع الخدمات هذه كل على حدة. وكذلك الأمر، يصعب على الجمهور العام أن يعمل على تشجيع أي تغيير في برامج الخدمات هذه بحيث تستجيب للتغيرات الحاصلة في الحاجات العامة. يضاف إلى ذلك، أن التمويل المستقبلي من خلال إعادة تخصيص الموارد الداخلية مرشح لأن يصبح أكثر صعوبة عندما تزداد المنافسة الواسعة حدة بين الكليات والجامعات، وتجد المؤسسات نفسها مجبرة على تخصيص أموالها نحو الاحتياجات الأكثر أهمية لبرامجها الأكاديمية. من أجل ذلك، يصبح التمويل الخارجي المخصص للخدمات، لا سيما تلك الأموال الواردة إلى المؤسسات من خلال المنح التنافسية، ضرورياً لضمان استمرارية برامج خدمات الامتدادات وتحسينها.

لقد وجدت الفكرة القائلة أن تكون المؤسسة مسؤولة عن تقديم الخدمات منذ تأسست أول كلية بأمريكا عام 1636. لكن فكرة استخدام ثمرات الإنجاز العلمي

والخبرة المتكونة في المؤسسات في سبيل تقديم العون في المشكلات العملية لحاجات المجتمع لم تتوضح بعبارات محددة حتى صدور قانون موريل Morril أو ما يعرف بقانون منح الأراضي[×] Land Grant Art عام 1862. وقد تركز التمويل كما تركزت توقعات هذا القانون على مؤسسات محددة (الجامعات والكليات التي أنشئت على الأراضي الممنوحة من الحكومة وعددها 105) وفي مجالات محددة أيضاً كان توصيفها بالأصل «الزراعة والفنون الميكانيكية» (Eddy, 1957, 1962).

كان من نتيجة قانون منح الأراضي أن ركزت مجموعة من الجامعات جهودها ومشاركتها في عملية تنمية المجتمع وبصورة لم تكن معهودة من قبل في الولايات المتحدة، وبشكل يفوق كثيراً ما هو موجود في أي مكان آخر في العالم. وفي عام 1966 صدر قانون المنح البحرية Sea Grant Act، الذي أضاف مصدراً جديداً لدعم الخدمات في المجالات البحرية لعدد من المؤسسات، فظهرت جامعات بموجب قانون المنح البحرية. وفي عام 1987، أصدر الكونغرس برنامج المنح الفضائية (Earls, 2003).

لقد كان لهذه القوانين والبرامج التي نظمتها أثر واضح في مجتمعاتها، وهذا ما أشار إليه تقرير صدر مؤخراً عن الرابطة الوطنية لجامعات الدولة وكليات منح الأراضي[1] National Association of State Universities and Land Grant Colleges (NASULGC) لكن الأثر الأكثر أهمية هو أن المؤسسات التي قامت على منح الأراضي قد ساعدت في إحداث التحول الكبير في الطبيعة الأساسية للمجتمع الأمريكي، بل لقد كان أكبر نجاح لافت لها أن أحدثت تحولاً كبيراً في الزراعة الأمريكية (ومع مرور الزمن في الزراعة بالعالم). وحالياً نجد برامج الامتدادات البعيدة تطبق في مجالات عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، التنمية الاقتصادية، أمن الوطن، التقنية الحيوية، وتقنية المعلومات. وما يقارب من ثلثي الجامعات المنشأة بموجب قانون منح

(×) تمنح الحكومة بموجب هذا القانون أراضي من أملاك الدولة لغرض بناء كلية أو جامعة أو من أجل إنشاء خطوط السكك الحديدية والطرقات العامة – المترجم.

الأراضي لديها «رحبة أعمال» ونوعاً من «الحاضنة» للمساعدة في انطلاقة شركات جديدة (Earls, 2003، وانظر أيضاً Kellog Commission on the Future of State and Land Grant Universities, 2000)

وقد ورد في تقرير صادر عن لجنة كيلوغ حول مستقبل جامعات الدولة وجامعات منح الأراضي في العام 2000 اقتراح لاستصدار قانون بعنوان قانون الشراكة الألفية في التعليم العالي، يهدف إلى تجديد «الميثاق» القائم بين الجامعات المحدثة على منح الأراضي والجمهور العام، وإن تجدد هذا الميثاق فسوف تعمل المؤسسات بموجبه وتدعم ما يلي من جملة ما تقدمه من دعم:

- تكافؤ فرص الدخول إلى لجامعات «دونما اعتبار للعرق أو الاثنية أو العمر أو المهنة أو الوضع الاقتصادي»
- تعزيز المشاركة المدنية من خلال «إعداد الطلبة للمشاركة في المجتمع الديمقراطي وقيادته»
- "الجهود الواعية لتطبيق موارد وخبرة مؤسساتنا في المجتمع وفي الولاية وفي المشاكل الوطنية والدولية وذلك بأسلوب قوي الترابط ومتماسك» (Kellog Commission on the Future of State and Land Grant Universities, 2000).

بيد أن «مشروع المستقبل» يقترح مقاربة مختلفة بعض الشيء تهدف إلى تمويل وتوسيع وظيفة الخدمة في المؤسسات. نحن نقترح برنامجاً رئيسياً للمنح التنافسية الفدرالية الخاضعة لمراجعة كبار الاختصاصيين تكون أهلاً له المؤسسات العامة كافة ابتداءً من الجامعات البحثية وحتى كليات المجتمع. فهذه المؤسسات كلها تقدم خدمة للمجتمع من نوع آخر، أما بالنسبة للمؤسسات العامة والتي لا تنتمي إلى صنف المؤسسات المنشأة على أراضي المنح، فهي تقدم الخدمة أيضاً وتعد هذه الخدمة جزءاً لا يتجزأ من أنشطتها، وبأن يكون التمويل متاحاً في برامج هادفة مثل التنمية الاقتصادية والمنح البحرية وتطوير التقنية، والفضاء والزراعة، وغيرها، وبحيث يأتي

التمويل من هيئات فدرالية متعددة (والتمويل الآن يأتي من هيئات فدرالية عدة منها وزارة الزراعة والمعاهد الوطنية للصحة والهيئة العامة للخدمة الوطنية، ومؤسسة الإسكان وتنمية المدن، والوكالة الوطنية للفضاء والملاحة الجوية NASA) مع مطابقة جزئية تأتي من الولاية (مثلاً دولار واحد من الولاية مقابل ثلاثة دولارات من الحكومة الفدرالية) وبحيث يتعزز أثر هذا التمويل كثيراً من خلال وضع هيكلية جديدة (Earls, 2003). كما أن وضع شرط مشاركة الولاية بمطابقة جزئية، وإلا فسوف تخسر التمويل من شأنه أن يضمن استقرار البرنامج. وغني عن القول إن تمويلاً بحدود 3 إلى 4 مليارات دولار يأتي معظمه من برامج فدرالية أو من داخل الولايات يصنع فرقاً كبيراً.

ونود أن نشير إلى أن اشتراط التنافس من أجل الحصول على المنح يساعد في ضمان استمرار التحسين في برامج الخدمة واستمرار السعي للتفوق وأقصى درجات الفاعلية. كما أن الأساتذة الذين يشاركون في الخدمة ويتلقون المنح تتحسن أوضاعهم المادية والمعنوية. ويمكن أن يتبدل التركيز في برامج الخدمة بحسب تبدل حاجة المجتمع للخدمة. عند ذلك، تكون النتيجة، في رأينا، توسعاً هاماً وتحسناً جيداً في جودة الخدمة التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي- وهي خدمة على جانب كبير من الأهمية في تحسين المجتمع الأمريكي من نواح عديدة.

المنح التنافسية بغية تحسين التعليم

توجد أدلة تشير بوضوح إلى أن المنح التنافسية الهادفة إلى تحسين عملية التعليم والتعلم يمكن أن تنتج مكاسب كبيرة إذا عملت الكليات والجامعات وفق ما هو معروف من الأصول التربوية في التدريس وإن حاولت أن تقيس مخرجات التعلم. ولدى الحكومة الفدرالية هيئة متخصصة لتقديم المنح لهذا الغرض هي «صندوق تحسين التعليم ما بعد الثانوي Fund for the Improvement of Post Secondary Education FIPSE. تأسس هذا الصندوق بقانون من الكونغرس عام 1972، وغايته

تقديم المنافع لعملية التعليم والتعلم وفقاً لما يتضح في البحوث، وهو على غرار نموذج المؤسسة الوطنية للعلوم NSF. ظهرت تساؤلات عديدة في بادئ الأمر حول ما إذا كان مقدراً لهذا النموذج أن ينجح في الجانب التعليمي لقطاع التعليم العالي، كما حقق نجاحاً في الجانب البحثي. هل سيعمل الأساتذة كما رجال الأعمال في عملية التعليم، مثلما عمل زملاؤهم في الجانب البحثي؟ وهل بمقدورهم ذلك؟ وهل تكون ثمة مقترحات تكفي لتسويغ هذا المبدأ؟ وهل من الممكن الحكم على القيمة الإبداعية لمختلف المقترحات؟

وبرغم هذه التساؤلات وهذا التشكيك تبين أن صندوق تحسين التعلم ما بعد الثانوي حقق نجاحاً باهراً. فقد تلقى هذا الصندوق في السنة الأولى لانطلاقته ما يزيد عن ألفي طلب للمنح من مختلف أنواع الجامعات والكليات. وما توضح للوهلة الأولى أن عملية المنح التنافسية يمكن أن تكون قوة عظيمة التأثير في تحسين التعليم والتعلم، كما كانت في مجال البحوث (National Center for Public Policy and Higher Education, 2002). وفي دراسة أجراها هذا الصندوق في عام 1978 بناءً على طلب من مكتب معاون الوزير لشؤون التخطيط بوزارة الصحة والتربية والرفاه، تبين أن الصندوق قد «حقق نجاحاً كبيراً في إنجاز رسالته في تشجيع تحسين التعليم ما بعد الثانوي. ربما تشكل هذه المعلومات مفاجأة سارة لأولئك المهتمين بتقييم البرامج التربوية الفدرالية الأخرى ... ومع ذلك، يجب أن يعد الصندوق ناجحاً بمختلف المقاييس (National Center for Public Policy and Higher Education, 2002).

وفيما يلي ندرج ما خلص إليه التقرير:

- برغم أن المنح كانت عموماً صغيرة الحجم (إذ كان مبلغها السنوي القابل للتجديد لثلاث سنوات بحدود 000 80 دولار، Cobb, 2003) إلا أن المشاريع التي استفادت منها كان لها أثر كبير.
- هيكلية عملية الاقتراح تشجع المجازفة والإبداع وتكوين الشبكات.

- برغم قلة عدد موظفي الصندوق فقد كان يتمتع بالمهارة العالية، وكان على استعداد لتقديم ما يلزم من معلومات لطالبي المنح، وفي كتابة المقترحات اللازمة لطلب المنحة. وكان الصندوق ينظم اجتماعات دورية لمتلقي المنح وبذلك يسهم في تكوين أسرة من المبدعين. واللافت أيضاً أن نسبة لا بأس بها من المؤسسات التي ترفض مقترحاتها كانت تجد الوسائل لمتابعة تنفيذ خططها.
- كانت المنح التي يقدمها هذا الصندوق تعطي الأساتذة في جامعاتهم إحساساً بالشرعية.
- عملية تقديم المقترحات بما تتضمنه من تصنيفات عريضة كانت منفتحة بما يسمح لها الاستجابة للمصالح على أرض الواقع (National Center for Public Policy and Higher Education, 2002).

وخلاصة القول، يبدو واضحاً بما لا يدع مجالاً للشك أن المفهوم الذي يعمل به هذا الصندوق وتصميمه وخططه تكسبه النجاح. وبرغم نجاحه منقطع النظير في استخدامه المنح التنافسية لتحسين وتطوير عملية التعليم والتعلم، إلا أن نتائجه متواضعة وذلك بسبب صغر حجمه. ففي السنوات القليلة الماضية لم تتجاوز مخصصاته السنوية مبلغ 25-28 مليون دولار (Fund for the Improvement of Post Secondary Education – Comprehensive Program, 2004). وفي تطور لافت، قامت المؤسسة الوطنية للعلوم، بعد إنشاء صندوق تحسين التعليم ما بعد الثانوي، بوضع برنامج منح تنافسية لصالح التعليم العالي يركز بصورة رئيسية على تعليم الرياضيات والعلوم. كان هذا البرنامج أكبر كثيراً من صندوق تحسين التعليم FIPSE ومع ذلك لم يحقق النتائج التي حققها الصندوق في تطوير وتحسين التعليم والتعلم. إنه دون شك عظيم القيمة وله أهميته الكبرى. ويحسن به أن يعدل آلياته وطريقة عمله ليدنو كثيراً من النموذج المعتمد في صندوق تحسين التعليم ما بعد الثانوي.

لقد أثبت هذا الصندوق، كما دلت على ذلك الدراسات العديدة، أن مبدأ المنح التنافسية عملية ناجحة وأن برنامجاً لهذه المنح يوضع ويخطط له بمهارة عالية يمكن

له أن يكون فاعلاً ومؤثراً في تحفيز المشاركة عن رغبة أكيدة في العمل الجاد لتطوير وتحسين التعلم، وبصورة أكثر جدوى من منهجية التدخل الحكومي وفرض الأنظمة والقوانين. وفي تقديرنا إن برنامجاً للمنح بقيمة (1) مليار دولار (هذا المبلغ يعادل /5/ بالمائة تقريباً من إجمالي المنح المخصصة للبحوث، وأقل من (1) واحد بالمائة من إجمالي المبالغ التي تنفقها الكليات والجامعات على عملية التعليم والتعلم) من شأنه أن يعلي شأن التعليم في الكليات والجامعات الأمريكية. كما أن عملية توليد المقترحات في حد ذاتها تركز الاهتمام داخل المؤسسات وتشجع الإبداع والابتكار عند من يشاركون في عملية التعليم.

المنافع الكبرى لنظام المنح التنافسية في مجالي التعليم والخدمة

لو أن التمويل الداعم لهذين المجالين – أي مجال الخدمة والامتداد البعيد وعملية التعليم والتعلم – أو لنقل على وجه الدقة، لو أن جزءاً متواضعاً من هذا التمويل، أمكن تحويله بحيث يصل إلى المؤسسات عن طريق منح تنافسية تخضع لمراجعة كبار الباحثين والخبراء، فسوف تجد المجالات الثلاثة لأنشطة الكليات والجامعات – أي التعليم والخدمة والبحوث – أنه من الضروري لها أن ترفع مستوى الأداء لكي تحصل على التمويل. ولا يحتاج المرء لأكثر من مجرد إلقاء نظرة على ذلك النجاح الاستثنائي للبحوث الجامعية، وما تتمتع به من مرونة وسرعة استجابة للاحتياجات العامة ليتأكد من الإمكانات الهائلة للمنح التنافسية في هذه المجالات الثلاثة معاً في خلق روح تنافسية داخل الكليات والجامعات كما في الشركات الخاصة تهتم بالأداء.

والتمويل التنافسي للتعليم والتعلم، كما الخدمة، يساعد في إعادة التوازن في اهتمامات الأساتذة بين التعليم والبحوث والخدمة. ولا ننسى أن اهتمام الأساتذة، بحسب الهيكلية الحالية للجامعة، موجه بصورة رئيسية نحو البحوث والمنح الدراسية وذلك لأن هيكلية مكافأة الأساتذة تعكس أهمية النجاح في هذين الموضعين للحصول على المنح التنافسية. قبل إنشاء برامج المنح الفدرالية التي شجعت على ظهور

الجامعات البحثية الحقيقية، كان التعليم الاهتمام الرئيسي للأساتذة. أما في هذه الأيام فاهتمامهم يتركز على البحوث والنشر حتى في المؤسسات التي تتبع منهجية التدريس لأربع سنوات ولا تعد جامعة بحثية. لذلك فالمطلوب الآن إعادة التوازن، وهنا تبرز أهمية نظام المنح التنافسية في تحقيق التوازن. وليس ثمة أدنى شك بأن النجاح في الحصول على منحة للتعليم، حتى لو كانت بمبلغ محدود كما هو متوفر حالياً، تجلب المنزلة الرفيعة والسمعة العالية لعضو الهيئة التدريسية وللقسم بمجموعه. ومن الفوائد الأخرى لهذه المنح التنافسية باعتبارها طريقة في التمويل أنها تتيح للجمهور العام، ومن خلال الجهة الحكومية المناسبة، أن يقدم رأيه الهام في الأولويات المطلوبة من التعليم ومن الخدمة. كما هو الحال في البحوث، وفي الوقت نفسه تترك للمؤسسات حرية اتخاذ القرارات بشأن أعمالها اليومية وفي حرية وضع الاستراتيجيات التي تراها مناسبة.

تصحيح التشوهات والانحرافات

وكما هو الحال في أية مجموعة من القوى ذات التأثير الكافي لإحداث تغيير في المؤسسات، توجد أيضاً إمكانية (بل احتمال قوي إن لم تكن جيدة البنية) لدى برامج المنح التنافسية لأن يحصل فيها تشوه أو انحراف عن غرضها عند تنفيذها، أو في بدايات تنفيذها.

ولعل أكثر هذه التشوهات وضوحاً، يتبين من الوهلة الأولى نزوع برنامج المنح إلى تركيز أكثر الموارد باتجاه مؤسسات معينة قليلة العدد تتمتع بسمعة عالية. أظهرت البحوث على سبيل المثال وجود خطر دائم في كون بضع مؤسسات من الطراز الرفيع في موقع يخولها من جذب أفضل الباحثين والقسم الأعظم من المنح فتصبح بالتالي مهيمنة على البحوث، وبخاصة في مجال العلوم. فهل تكون نتيجة ذلك استبعاد الباحثين او الجامعات التي لم تؤسس لنفسها بعد سجلاً من المنجزات والأداء عن الوعد في الحصول على المنح.

لقد كان هذا الواقع مصدر خشية حقيقية تجلّت من خلال الحوارات التي أعقبت تأسيس المؤسسة الوطنية للعلوم NSF في أواخر عقد الأربعينيات من القرن العشرين (ولا سيما في بدايات تنفيذ البرامج، وعلى أرض الواقع). وقد لوحظ في السنوات الأولى أن المنح التنافسية والمنح الخاصة بدعم طلبة المرحلة الجامعية الأولى سرعان ما تركزت في الجامعات البحثية الشهيرة. وفيما بعد، وبسبب الضغوط التي مارسها الكونغرس ، بدأت المؤسسة بتطوير برامج كان من شأنها توزيع التمويل على مجموعة أكبر من المؤسسات والأفراد والبرامج مع أنها احتفظت بعناصرها الضرورية للمنافسة ومراجعة كبار الاختصاصيين، وكان منها برنامج لتقديم المنح للباحثين الواعدين.

بيد أن لعبة شد الحبل بين «الجودة» و «انتشار التوزيع» ظلت على حالها. منذ عهد قريب أثار مجلس الشيوخ الأمريكي مسألة التمييز في التمويل ضد الجامعات في الأرياف الذي تمارسه «المعاهد الوطنية للصحة» (Brainard, 2002). كما أشار تقرير أصدره «الديوان العام للمحاسبات General Accounting Office" التابع للكونغرس أن تلك المؤسسات التي تقدم الخدمة لطلبة الأقليات تفتقر إلى الموارد فلا تستطيع المنافسة بفاعلية لكي تحصل على المنح التنافسية من وزارة الزراعة (U.S. General Accounting Office, 2003). وأشار تقرير آخر إلى أن ما نسبته 51 بالمائة من براءات الاختراع الصادرة في الولايات المتحدة كان منشؤها عشر مناطق جغرافية فقط، وهذا ما جعل تلك المناطق تمتاز عن غيرها في نمو فرص العمل ("Universities Can Play Important Role in Innovation, Economic Development", 2003).

ولكن، حين يحدث تركيز للمنح ويبدو هذا التركيز بعيداً عن المنطق والعقلانية، يتدخل الكونغرس ويخصص أموال البحوث لجهة مشروعات وجامعات معينة، لكن هذا التدخل يفقد المنح التنافسية طبيعتها الأساسية (Brainard, 2002). ومن جهة أخرى، يمكن القول عن ثقة إن الولايات المتحدة قد أسهمت في تكوين مجموعة استثنائية من الجامعات البحثية، وذلك من خلال وجود عدد لا بأس به من الهيئات الفدرالية التي تقدم المنح ومن خلال وضع البرامج التي تتيح الفرص الكبيرة الواسعة (مثل «البرنامج

التجريبي لتحفيز البحوث التنافسية»، المتاح فقط للولايات التي تلقت ما نسبته (0.7) بالمائة أو أقل من إجمالي الأموال المخصصة للبحوث من المؤسسة الوطنية للعلوم NSF خلال السنوات الثلاث السابقة، "Investment Strategy: Who's Eligible," 2003). وقد بات عدد هذه الجامعات كبيراً في هذه الأيام حتى ليمكننا القول إن خطر تركيز المنح آخذ بالتلاشي.

وهنالك مجال آخر يكمن فيه خطر حصول تشوه وانحراف عن الغاية، ذلك هو احتمال أن يؤدي التنافس من أجل التمويل (ومن أجل الشهرة وعلو المنزلة – للأفراد والمؤسسات – الناجمة عن نجاح تحقق في البحوث) إلى مزيد من السرية. وما يزيد في حدة هذا الخطر القيمة المتعاظمة لبراءات الاختراع الصادرة بخصوص بحوث اجتماعية بتمويل فدرالي. فالبحوث الجامعية بخلاف البحوث الصناعية، تمتاز بكون نتائجها علنية، ما يتيح لجماعة العلماء في مختلف بقاع العالم أن يتبادلوا الأفكار ويؤكدوا الفرضيات ويتحاشوا الطرق المسدودة وينطلقوا مسرعين إلى الأمام (Gould, 2003). وقد يتزايد الخطر على هذا الانفتاح والعلانية مع تزايد التعاون بين البحوث الجامعية والبحوث الصناعية وحين يصبح الدخل الناجم عن براءات الاختراع مورداً رئيساً لإيرادات الجامعة.

من التشوهات الأخرى احتمال أن يؤدي النجاح في جذب المنح إلى إضافة عبء مالي وتنظيمي إلى الأعباء التي تتحملها الجامعات. ولكن بما أن التنافس من أجل الحصول على المنح شديد جداً، استطاعت الحكومة الفدرالية أن تقلل من التكاليف الإدارية أو المصاريف غير المباشرة التي تتحملها الجامعات وهي على استعداد للمشاركة في تحمل التكاليف وتسدد النفقات. وعندما يكون حجم التمويل من المنحة صغيراً، كما كان في أوائل عهد البحوث وكما هو حالياً في العديد من برامج المنح المخصصة خارج إطار البحوث، تعد المنحة مكسباً صافياً للمؤسسة وليس ثمة حاجة لإضافات من المؤسسة أو التسهيلات. وقد تجاوز تمويل البحوث من المنح هذه الحالة منذ زمن بعيد. وأمام هذا النجاح المتوالي لبرامج المنح البحثية يتعين على الحكومة الفدرالية أن توجد

التوازن الصحيح والمناسب عند تسديد النفقات بغية تفادي الممارسات المؤدية إلى الهدر والإضرار بقيام الجامعة بوظائفها (“Need Grows for More Federal Financing of Research Facilities”, 2003). يبدو هذا الخطر على أشده في البحوث الطبية حيث يلعب التمويل من المنح دوراً مهيمناً في تمويل المعاهد الطبية.

يضاف إلى ما تقدم من تشوهات وانحرافات عن الهدف رؤية الجمهور العام للموضوعات التي يجب أن تخصص لها الأموال المتاحة. لكن تكمن إحدى ميزات نموذج المنح التنافسية في كون الحكومة، بصفتها تنوب عن الجمهور العام، هي التي توجه وتقود البحوث نحو المجالات المطلوبة. بيد أن واحدة من مساوئ هذا النموذج ذلك أن ضغوط عامة الناس والضغوط السياسية لا تتوافق دوماً مع الحاجات الوطنية. بعض الموضوعات، مثلاً، قد تكون أكثر جاذبية من غيرها من منظور اهتمام العامة أو في نظر مجموعة ضغط فاعلة. فالبحوث الطبية، وتحديداً بحوث السرطان، تتلقى تمويلاً أفضل من التمويل الممنوح لبحوث مرض ألزهايمر أو غيره من أمراض العته، برغم كون هذه الأمراض الأخيرة أوسع انتشاراً وأكثر تكلفة على الصعيدين الشخصي والحكومي. لذلك لا يلاحظ وجود دعم شعبي كبير نسبياً لجهود كبرى تبذل في بحوث مرض ألزهايمر بالمقارنة مع تلك الجهود المبذولة في بحوث السرطان (كما تبين من التقرير بعنوان لا «للحرب على ألزهايمر» (“No War on Alzheimer’s”).

ومع ذلك، وبرغم هذه المشكلات كلها، تواصل المنح التنافسية لأغراض عدة وفي مجالات متعددة نموها المطرد. ولكي يكون التعليم العالي ناجحاً بحق ينبغي له أن يكون في الخط الأمامي من المعرفة في مجالاته كلها، البحوث والتعليم والخدمة، وأن يواصل تطوره وتحسين أدائه في كل مجال من هذه المجالات من خلال السعي الحثيث الذي لا يعرف الكلل ليصل إلى قمة الأداء. والمنح التنافسية تفيده في هذا المسعى.